« إن حالة قضاء رام الله يرثى لها من جميع الوجوه فالطرقات دمرت والأمراض انتشرت وشؤون الاهلين فيها مضطربة لابعد حد والحالة الاقتصادية فيها تدعو الى مزيد من القلق ، خاصة ان اكثر اللاجئين يقطنون فيها ، وشؤون التموين مهملة فيستغلها اكثر المسؤولين لصالحهم الشخصية ومنافعهم المادية، والامن فيها مهمل اهمالا لا حد له ، وشؤون الدفاع عنها غير مطمئنة بالمرة ، فلا هم للحكام الاداريين والعسكريين والمسؤولين من الامن الا جمع النقود وصرف الرواتب »(٥٠).

وقد زاد الحالة الاقتصادية ، وبالتالي الاجتماعية ، سوءا ان هناك دلائل تشير الى ان الحكم في عمان مارس عملية حصار اقتصادي على سكان « الضفة الغربية » . واذا كان المجال لا يتسع هنا لفحص هذه الحقيقة في شكل مفصل فسنكتفي هنا بايراد فقرات من مذكرة قدمتها الغرفتان التجاريتان في كل من القدس ونابلس الى رئيس مجلس الوزراء الاردني تمس هذا الواقع . فقد جاء في هذه المذكرة ما يلي :

« اخذت التجارة تتركز في مكان معين وايد معينة ... علمنا الآن ان النية اتجهت لالغاء صلاحيات دائرة التجارة في الضفة الغربية فيما يتعلق بالاستيراد وتحويل شؤونها الى مراقبة الاستيراد والتصدير في عمان لتكون المرجع الوحيد لتجار الضفتين الغربية والشرقية ... اننا نطالب عن حق بضرورة ابقاء جهاز مسؤول في الضفة الغربية يكون خاضعا لاشراف الوزارة المختصة في عمان ... **ان النكبة التي اصابت بلادنا اسفرت ضمن ما اسفرت عنه عن انتعاش اقتصادي تركز في مدينة عمان وعاد عليها بالفائدة بسبب قصر الاستيراد عليها طيلة المدة السابقة** »(٥١).

وقد اوردت الصحف ان بعض المستوردين الفلسطينيين ذكروا ان دائرة مراقبة العملة في عمان ترفض منح الاذونات الى عدد كبير من حاملي رخص الاستيراد الصادرة عن دائرة التجارة في الضفة الغربية(٥٢). وقد ابرق الشيخ عبد الباري بركات ، رئيس الغرفة التجارية في القدس ، الى رئيس الوزراء الاردني يتهم الحكومة بالتمييز . فقد جاء في نص هذه البرقية ما يلي :

« اطلع التجار في الضفة الغربية بمزيد من الدهشة والاستغراب على نبأ اعطاء الاولوية لتجار الضفة الشرقية في الاستيراد . والغرفة اذ تعتبر هذا الاجراء مجحفا بحقوق تجار الضفة الغربية طالما انهم مواطنو مملكة واحدة تحتج عليه بشدة وتصر على ابطال هذا الاجراء حالا لاصدار الرخص باكملها للضفتين في وقت واحد »(٥٣).

يمكن الاستنتاج من هذه الاجراءات التي اتبعتها عمان ان القصد من ورائها كان ما يلي : (١) تجويع المواطن الفلسطيني من خلال منع الاستيراد وبالتالي رفع كلفة المعيشة ، بهدف وضعه امام حالة لا يجد مناصا فيها من التسليم بوضع مصيره في يد حكام الاردن لانقاذه من هذه الحالة . (٢) ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الشرق ــ اردني كخطوة عملية من خطوات الحاق « الضفة الغربية » بشرق الاردن . (٣) يجب الا نهمل هنا ايضا ان نظام الحكم في شرق الاردن كان يمثل حينذاك مصالح كبار التجار والوسطاء الشرق ــ اردنيين ، وهي طبقة استغلت ظروف الحرب لزيادة ثرائها ، وكان حصر الاستيراد فيها واحدا من الاساليب التي اتبعتها لتوسيع نطاق اعمالها الاقتصادية .

٢ ــ **الادارة** : بجانب هذه الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة كان هناك فساد في الادارة . وقد اعتمد عبد الله في ادارة « الضفة الغربية » على رجال حزب الدفاع (حزب النشاشيبي المعارض للحركة الوطنية) واعوانه ومؤيديه ومزيديه من وجهاء البلاد واقطاعييها ومشايخ قبائلها ومن موظفي حكومة الانتداب السابقة . وكان معظم هؤلاء قد بدأ يدعو لعبد الله وللضم ولسوريا الكبرى من قبل ان تشتعل حرب فلسطين رسميا ، وخاصة في نصف السنة بين اعلان تقسيم فلسطين في الامم المتحدة ودخول